مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (1) الجزء (2) السنة (2022) , (273-303) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

# جيوايكنوميكية المناطق الأقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية فى تحقيق التنمية (تحليل مقارن)

**يحيى أبو طالب محمد حسن عبد الهادى**
**قسم الاقتصاد-كلية الحقوق- جامعة بنها**

**الملخص:**

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التجارب الدولية كمناطق جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتحقيق التنمية المحلية والأقليمية والأقتصادية ، وذلك من خلال النقاط التالية : اولا: نماذج المناطق الأقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية فى التجارب الدولية ثانياً : أهم المناطق الحرة (المناطق الأقتصادية الخاصة ، المراكز اللوجستية ثالثاً: أهم النتائج المتحققة من تجارب المناطق الإقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية أظهرت الدراسة أهمية المناطق الأقتصادية الخاصة – وما يصاحبها من إستثمارات فى إكساب المنطقة المستهدفه موقعاً حيوياً على خريطة التجارة العالمية ، فضلاً عن إذدهار المنطقة الحاضنة لهذا النوع من المشروعات التنموية العملاقة وما يصاحبها من إرتقاء لدور الوحدة السياسية على المستويين الإقليمى والدولى لاسيما الدول النامية كتعزيز إمكانياتها الجيوإقتصادية والجيوسياسية والجيوبولوتيكية والجيوغرافية والتكنولوجية ...الخ ، وهو ما يعود بالتبيعية على أهداف التنمية المستدامة التى تنتهجها كل وحدة سياسية "دولة" وفقاً لخطتها الإستراتيجية القومية

أثبتت الدراسة بعد تحليل للتجارب الدولية عن المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمراكز اللوجستية بأن هناك قواسم مشتركة (نقاط القوة)لنجاح تلك المناطق والمراكز لدى الدول التى أخذت بها كقاطرة للنهوض بأقتصادها الوطنى ومنها (المناخ الإستثمارى ،التطور التكنولوجى ،كفاءة البنية الأساسية ، رؤية واضحة للأهداف وتكون قابلة للقياس ،...)، وكذلك هناك العديد من التحديات (نقاط الضعف)المشتركة التى تتطلب المواجهة وخلق سياسة النمو الاقتصادى والقبول المجتمعى مع الحفاظ على التوازن البيئ ومنها (الأفتقار للتخطيط الإستراتيجى ،ضعف المعرفة والإبتكار ،عدم توطين التكنولوجيا،...).

**الكلمات المفتاحية :**

المراكز اللوجستية – الجيوايكنوميكية ، ضمانة الإستثمار الأجنبى المباشر (الأمن القانونى)

دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الرواد في قواعد المعلومات العربية
PGHSC 2022 1st Annual Conference of Postgraduate Studies for Humanities Science - Benha University المؤتمر السنوي الأول للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها
BJHS Benha Journal of Humanities Science مجلة بنها للعلوم الانسانية

**المقدمة**

التجارة أداة التواصل بين الشعوب وتتميز بعض الوحدات السياسية 1باهمية جيواستراتيجية 2وجيوايكنوميكية 3 فضلاً عن إعتبارات الجغرفيا السياسية 4مكنتها من تبوء مكانة حيوية على خريطة التجارة العالمية لاسيما ماتقدمة من مناخ ملائم 5وخدمات لوجستية وصناعية وتكنولوجية ، وفى هذا الخضم يبرز دور المناطق الحرة –لاسيما–المناطق الإقتصادية الخاصة ( SEZ ) كوسيلة تلجأ إليها الدول على إختلاف توجهاتها السياسية والإقتصادية لزيادة حجم تجارتها وتنمية صادراتها ، خاصة فى ظل العولمة الإقتصادية التى ترتبط بدور فعال لتحقيق النمو الإقتصادى لأية وحدة سياسية كعضو نشط فى سلسلة التوريد والإنتاج العالمى .

ترتبط عمليات التصنيع فى الفكر الإقتصادى الحديث بالحوافز والضمانات الجاذبة للإستثمارات الأجنبية والوطنية من حيث المناخ الملائم (سياسياً وإقتصادياً وتشريعياً) ، فضلاً عن سهولة وكفاءة وسائط ووسائل النقل وكفاية البنية التكنولوجية والأساسية لعمليات الإنتاج علاوةً على الموقع الجيواستراتيجى .

يستهل الاقتصاد العالمي لعام 2022م وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات الإقتصادية 6فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد–19، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار

---

[1] – مفهوم الوحدات السياسية : يتكون المجتمع الدولى من وحدات سياسية يحمل كل منها لقب دولة ، والقاعدة فى الفكر القانونى الدولى بأن الدولة هى مفهوم قانونى مقوماتة (الأرض / الإقليم – الشعب – السلطة / السيادة – الإعتراف الدولى) قصد به إبتكار أداة ملائمة لتنظيم العلاقات بين وحدات سياسية غير متكافئة على أساس من العدالة والمساواة فى السيادة . / وتعتبر الدولة كحقيقة سياسية منذ نشأتها الحديثة فى أعقاب مؤتمر وستفاليا لعام 1648م اللبنة الأولى فى تكوين المجتمع الدولى الراهن ، ولقد لعبت الاعتبارات السياسية دوراً رئيسياً فى نشأة وإختفاء الدول حيث تغيرت الخريطة السياسية للعالم ثلاث مرات خالال القرن العشرين . أنظر كل من هادى الشيب ، رضوان يحيى ، مقدمة فى علم السياسة والعلاقات الدولية ، الناشر المركز الديمقراطى العربى ، القاهرة ، 2017م ، ص 20 ، / وحسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، مجلة العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2017م/ موسوعة لاروس – Larousse الفرنسية ،/ إتفاقية مونتيفيديو – Montevideo لعام 1933م بشأن حقوق وواجبات الدول .

[2] – مفهوم الجيواستراتيجية :هو تأثير الموقع والطبيعة الجغرافية على العمليات العسكريةوالأمنية والإجتماعية والإقتصادية للدولة .

[3] – مفهوم الجيوايكنوميكيه : هو تأثير الموقع والطبيعة الجغرافية علي قدرة الدولة الإقتصادية .

[4] – مفهوم الجغرافيا السياسية : هى علاقة تأثير وتأثر بين الجغرافيا والسياسة بصفة عامة من خلال دراسة النتائج الغير متساوية من الناحية المكانية للعمليات السياسية والعكس –مثال– القرار السياسى بإنشاء الممر الملاحى لقناة السويس وتأثيرة على الجغرافيا وغيرها من العلوم لاسيما الإقتصاد والقانون .

[5] – تقوم النظرية التقليدية فى الفكر الأقتصادى على أساس المنافسة فى جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أوترقية الأستثمارت الوطنية العامة والخاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال (Doing Business )،ويقصد بهذا المؤشر وجود معايير قانونية وتنظيمية تسمح بتسهيل عمليات إنشاء وتنفيذ المؤسسات وعقود الأعمال فضلاً عن تسوية المنازعات مع النهوض ودمج المؤسسات المتوسطة والصغيرة SMEs والمتناهية الصغر TPE ،وتطوير إستخدام التكنولوجيا فى المشروعات الإنمائية من خلال خلق مختبرات تنظيمية (Regulatory Sandbox) ،وحاضنات الأعمال (Business Incubator) والأهتمام بالمسئولية الإجتماعية وحوكمة الشركات مع مراعاة قواعد ومبادئ حماية البيئة من خلال فكرة (الإستثمار المستدام) كمفهوم قانونى مستحدث .
أنظر بدر الدين براحيلة ، الآليات القانونية لتحسين بيئة الأعمال فى الكويت والجزائر – من جذب الإستثمار إلى تحقيق الإستثمار المستدام ، بحث محكم ، كلية الحقوق ، جامعة باجى مختار ،عنابة ، الجزائر ، 2020م .

[6] – صندوق النقد الدولى ، تقرير أفاق الأقتصاد العالمى ، بتاريخ 11 اكتوبر 2021 : ( ..... من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5,9% في 2021 و4,9 %في 2022، أي بانخفاض قدره 0,1 نقطة مئوية في 2021 عما ورد في تنبؤات يوليو .2021ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021

الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولاسيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضا في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص1، فضلاً عن تبعات بوئر التوتر العالمية كالصراع الغربى الشرقى كالولايات المتحدة والصين من الناحية التجارية وقضية بحر الصين الجنوبى ، وروسيا وأوكرنيا من الناحية العسكرية .

أثرت الثورة الرقمية وأرتباطها بالعولمة على كافة الوحدات السياسية لاسيما الفكر الإقتصادى والتشريعى وقننت التشريعات المحلية المختلفة أنظمة قانونية تواكب تلك الطفرة لتحقيق الأمن القانوني2 «La sécuritéjuridique»، «Legal Certainty»،ومنها العقود الإلكترونية"E-Contracts" بإعتبارها مرتكزاً للعقود الذكية "S-Contracts" في منظومتها القانونية في ضوء نظام البلوكتشين-سلسلة الكتل3 "Blockchain"، وبما يضمن تعزيز وجودها الفعلي في الحيز المالي والإئتماني بالقوانين المقارنة ، ونؤيد الإتجاة نحو تشجيع المشرع المصرى على الاعتراف القانوني بالمركز المالي لا النقدي، للعملات الرقمية"Cryptocurrencies"،4.

أتجة النظام الإقتصادى العالمى نحو تحقيق نمو إقتصادى مستدام ( SDGs ) 5قائم على تقليل الأضرار البيئية ولا يتأثر بنضوب الموارد الطبيعية ، ومن هذا المنطلق واكبت المناطق الإقتصادية الخاصة هذا المفهوم فظهر الجيل الخامس

---

الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة – والذي يرجع جزئيا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد – وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل، الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة.)

[1] – صندوق النقد الدولى ، تقرير مستجدات آفاق الأقتصاد العالمى – إصابات متزايدة بالفيروس وتعاف معطل وتضخم مرتفع ، بتاريخ 2022/1/25 .

[2] – ومن أهم مفاهيم الأمن القانونى هو الحماية التشريعية وعلم المستثمر بالنظام القانونى الواجب التطبيق (قابلية القانون للتوقع)«Prévisible» ، يفضل القضاء الأمريكي مصطلح مبدأ الثبات «Consistency principle» ، ويُمثل مبدأ الثبات أو مصطلح التوقع المشروع Le principe deh confiance» «légitime، «The principle of legitimate expectations» ،ومعناة عدم مباغتة المستثمرين بما يخالف توقعاتهم المشروعة القائمة على أسس موضوعية مستمدة من الأنظمة القانونية ضمانة تشريعية لرؤوس الأموال الأجنبية (FDI) – أنظر يحيى النمر ، الحماية القضائية لمبدأ التوقع المشروع فى المنازعات الإدارية وأثرها على تشجيع الإستثمار – دراسة مقارنة ( الولايات المتحدة الأمريكية ،المملكة المتحدة ،فرنسا ،الاتحاد الاوروبى ،مصر ،الكويت) بحث محكم ، منشور بمؤتمر التنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون الكويتية ، الكويت ، 2020م .

[3] – فادى عمروش ، ثورة اللامركزية والبلوكتشين ، الناشر مؤسسة نيوفيرستى التعليمية ، 2021 ، ص 28:31 – تُعرف سلسلة الكتل من الناحية التقنية بأنها ( نظام لامركزى يمكن من خلاله توصيل كل المستخدمين ببعضهم البعض نداً للند ( peer to peer ) بمعنى أنه لاتوجد نقطة مركزية للسيطرة ، ويتم التحكم والتأكد من صلاحية المعاملات من خلال العُقد الأخرى المتصلة بالنظام ،حيث يتم مشاركة المعلومات عبر العقد مباشرةً وبدون إذن سلطة مركزية )

[4] – العملات الرقمية / النقود الإلكترونية : عرفها البنك المركزى الأوروبى بأنها ( مخزون إلكترونى لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكى عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً ) ، أنظر كل من حكم النقود الإلكترونية (البتكوين) دراسة فقهية مقارنة ، أبو احمد أيمن أحمد عبد الجليل جراد الأزهرى ، طبعة 2021 ، ص 5 ، محمد الشافعى ، الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية ، بحث منشور مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون – دبى – الإمارات ، 2003 ، ص 134 ، باسم احمد عامر ، العملات الرقمية "تكوين أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود فى الإسلام ، بحث منشور مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ، المجلد 16 ، العدد1، يونيو 2019 ، ص 271.

[5] – مفهوم التنمية المستدامة للألفية الثالثة – سيلى بيانها بالفقرة (12) من مقدمة الدراسة .

للموانئ البحرية والموانئ الخضراء والمراكز اللوجستية المتكاملة ، قائمة ضمن خطة إستراتيجية متضمنة مفاهيم النمو الإحتوائى 1والنمو المستدام 2 والتنمية الإقليمية المتوازنة 3.

تأتى المناطق الأقتصادية الخاصة فى طليعة الأنشطة التى تقود قاطرة التعافى الأقتصادى عالمياً لاسيما فى ظل التحديات والمخاطر والتهديدات إقليمياً ودولياً ، فظهرت الحاجة ملحة نحو تعزيز الصادرات فى القطاعات الإستراتيجية والمشاركة بحصة معقولة ضمن سلاسل الإمداد والقيمة التى تحولت إلى أولوية قصوى للوحدات السياسية المختلفة ، ومن هنا تأتى أهمية الدراسة المعروضة التى تتناول أهم التجارب الدولية الرائدة فى إدارة المناطق الإقتصادية الخاصة ، وذلك من خلال مقارنة الإعفاءات والحوافز والضمانات التى تقدمها فضلاً عن إستعراض مؤشرات متابعة أداء تلك المناطق كالمؤشرات الخاصة بالتكلفة والعائد ، وماهى الفرص ؟والتحديات؟ومصادر القوة والضعف الخاصة بكل منطقة إقتصادية؟ وذلك للوقوف على أهم الدروس المستفادة لتحقيق التنمية الأقصادية المستدامة لجمهورية مصر العربية ؟.

تتناول الدراسة دور المناطق الأقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية فى تعزيز النمو الإقتصادى والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافهما ؟، وذلك من خلال تحليل التجارب الدولية فى (الصين– الهند ) بإعتبارهما ضمن قائمة أعلى عشرة دول على مستوى العالم جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذلك تجربة (تركيا–الإمارات–المغرب) ، من حيث إنعكاساتها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية ؟

ونتيجة لعدم وجود نموذج موحد يحتذى به بشأن المنطقة الإقتصادية الخاصة أتت التجارب الدولية شديدة التباين بين نجاحات ملحوظة وإخفاقات واضحة فما هى عوامل ومعوقات نجاح تلك المناطق الإقتصادية الخاصة ؟ وما هو النموذج المقترح نحو الإستفادة من المناطق الأقتصادية الخاصة ؟ ولما كانت المناطق الاقتصادية الخاصة تتمايز بين أنماطها وأشكالها حتى فى الدولة الواحدة فبعضها يقوم على تسيير الخدمات التجارية واللوجستية ، والبعض الأخر على توطين الصناعات الحديثة والمعرفة والتقنيات العالية وتنمية مجالات العلوم والإبتكار وتطوير الخدمات المالية فكان من اللازم بيان التنظيم القانونى لتلك المناطق فى ضوء المبادئ القانونية العامة والتجارب المقارنة ؟ فضلاً عن المقترحات المناسبة لتحقيق الموائمة بين خصوصية المقتضيات الوطنية ومتطلبات وإتجاهات الممارسات الإقتصادية العالمية ؟ أو بمعنى أخر حوكمة المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ؟

[1] – مفهوم النمو الإحتوائى : يقدم هذا النمو فرصاً متساوية للمشاركين الإقتصاديين مع الفوائد التى يتحملها كل قطاع إقتصادى ، ويركز على المساواة فى الصحة والحماية الإجتماعية للفقراء والأمن الغذائى والتنمية البيئة المستدامة ورأس المال البشرى ، ووجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلى (الناتج المحلى الاجمالى والقومى والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ) ، وبين الاقتصاد الجزئى (المنافسة والتحول الهيكلى للتنويع الاقتصادى) .

[2] – مفهوم النمو المستدام : تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية لتلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها .

[3] – مفهوم التنمية الاقليمية المتوازنة : التغيرات الحادثة على إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاتها بغرض تقليل التفاوت بين أقاليم الدولة الواحدة ،وتصحيح إختلالات التوازن فى النمو فيما يتعلق بالعدالة والمساواة وتحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة .

**الجديد في الدراسة :** تتناول الدراسة نقاط بحثية جديدة أهمها :

أ- أستعراض التجارب الدولية فى مجال المناطق الأقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمراكز اللوجستية (المناطق الحرة) من ناحية ( الإطار التشريعى والمؤسسى – مؤشرات الأداء – تقييم تلك التجارب – الدروس المستفادة من تلك التجارب الدولية لمصر ) .

ب- تحليل مقارن بين التجارب الدولية ومصر من حيث (الضمانات- المزايا- الحوافز والإعفاءات) .

جـ - الحماية التشريعية والضمانات القانونية وحوافز وضمانات الاستثمار التى يجب أن تحكم وتنظم الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة لإقليم قناة السويس ومراكزها اللوجستيه لدفع عجلة التنمية الشاملة اقتصادياً .

## تجارب بعض الدول في إنشاء مناطق حرة (أقتصادية خاصةومراكز لوجستية) ومقومات نجاح هذه المناطق

شكل التنافس العالمى السمة الرئيسية لإقتصاديات العالم المعاصر لاسيما الإنتشار فى إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة 1التى أصبحت أحد أهم أولويات السياسة الإقتصادية للدول لجذب الإستثمارات الأجنبية (FDI) 2وترقية الإستثمار الوطنى وتعزيز العلاقات الدولية ، ولايوجد نموذج موحد يحتذى به للمناطق الإقتصادية الخاصة وهو ما أدى لتتمايز اشكال وأنماط تلك المناطق الإقتصادية تبعاً للسياسة الإقتصادية التى تنتهجها كل وحدة سياسية ، فأنفردت كل دولة بتصميم وتنفيذ مناطقها الإقتصادية الخاصة بما يتفق مع رؤيتها التنموية الخاصة .

**تتميز المناطق الأقتصادية الخاصة الناجحة بعنصرين رئيسيين وهما :**

**أ – التخطيط 3 الإستراتيجى** 4:فوضعت الوحدة السياسية فى إعتبارها إستراتيجية إصلاح إقتصادى شامل غايتة التنمية المستدامة من خلال تنوع النظام الإقتصادى وتحقيق النمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً مع الإعتماد على الإبتكار والمعرفة وتوطين التكنولوجيا وإرساء مبادئ العدالة والإندماج الإجتماعى وبنظام أيكولوجى متزن ومتنوع.

**ب – شمولية المناطق الإقتصادية الخاصة 5 والثورة التكنولوجية 1 :** بمعنى أنها لاتقتصر على كونها مناطق تجارية أومناطق لمعالجة الصادرات وحيدة الإدارة منعزلة عن النظام الإقتصادى والتشريعى

---

[1] – تُعد جمهورية الصين الشعبية رائدة مجال المناطق الأقتصادية الخاصة لاسيما عقب الإصلاحات الإقتصادية التى قام بها دنغ شياو بينغ عام 1979م ، وأنشاء بموجبها أول أربعة مناطق وهى (شنتشن –شانتو– تشوهاى) فى مقاطعة قوانغدونغ ، ومنطقة شيامن فى مقاطعة فوجيان ،وإستخدام السياسات الرأسمالية لإغراء الشركات الأجنبية بالإستثمار بها مع نسبية التدخل الحكومى وإطلاق حرية الأقتصاد المدفوع بإعتبارات السوق وتوفير العمالة المنخفضة التكلفة والتخطيط الإستراتيجى للمقاطعات/الأقاليم الحاضنة للمناطق الأقتصادية الخاصة من موانئ ومطارات مع خفض ضريبة دخل الشركات والإعفاء الضريبى

[2] – الأستثمار الأجنبى المباشر : تعرفة منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية ( OCDE) على أنه ينطوى على تملك المستثمر الأجنبى حصة لاتقل عن (10%) من إجمالى رأس المال أوقوة التصويت ، ولقد أخذ بذلك كل من الويات المتحدة والسويد وألمانيا ، وتختلف تلك النسبة من دولة لأخرى فنجدها (25%) فى إستراليا ، (20%) فى فرنسا – لمزيد من التفاصيل أنظر طالبى محمد ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها فى جذب الإستثمار الأجنبى المباشر فى الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، ص 314 .

[3] – التخطيط –كما يعرفه علماء الإدارة– هو في حقيقته عملية تنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، مع الاستعداد لهذا المستقبل.

[4] – أنظر مبادئ التخطيط الإستراتيجى – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – التخطيط الإستراتيجى هو : حشد وإستخدام الإمكانيات والموارد المتاحة تحت جميع الظروف للوصول إلى أقصى قوة شاملة للدولة تمكن من التخطيط للمستقبل على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة ، وتواجة التحديات والتهديدات الحالية والمحتملة بهدف تحقيق المصالح القومية والأمن القومى للدولة فى المجالات المختلفة .

[5] – شكلت المناطق الإقتصادية الخاصة بجمهورية الصين فى تقرير 2018م نحو 30% من إجمالى الناتج المحلى ، و50% من الإستثمارات الأجنبية ، و48% من إجمالى حجم التجارة ، و35% من إيراداتها الضريبية .

للوحدة السياسية بل تمتد لتشمل كافة النشاطات التجارية والصناعية والتكنولوجية والتنموية والبيئية والإجتماعية مرتبطة بالنظام الإقتصادى للدولة .

أرتبط مفهوم التنمية المستدامة ( SDGs ) 2- بالعولمة وما تبعها من قفزات متسارعة فى عالم مليئ بالمتغيرات والتحولات والتطورات المتداخلة ، ولأننا نعيش فى عصر تكنولوجيا المعلومات والرقمنة وإقتصاديات المعرفة ، فإن مفهوم التنمية وأساليبها وقياسها كان من اللازم أن يتلائم ويواكب هذه المتغيرات العالمية ، لاسيما وأن المجموعة الدولية (الأمم المتحدة ، البنك العالمى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية) نتيجة للفجوة الموجودة بين الرؤية الكامنة للتنمية المستدامة والواقع العالمى من حيث إنهيار الصياغات فى معالجة المشكلات المطروحة وإدراكاً لحجمها وتأثيراتها العالمية ، كان لابد من إستحداث نهج ورؤية جديدة وهو ما أصطلح على تسميتة بـ"إعلان الألفية الثالثة" الذى تعهدت من خلالة (189) دولة على تحقيق ثمانية عشر غاية رئيسية مقيدة بجدول زمنى (2000-2015) 3

---

[1] - أنظر كل من بيلين أولموس جويبونى ، الثورة الرقمية وآثرها على تسوية المنازعات الإستثمارية ، كلية القانون ، جامعة كينغستون ، لندن ،/ نيتيش مونيبيرن ، التنظيم القانونى للإستثمارات الدولية المستدامة ، كلية القانون ، جامعة وسط برازيليا ، البرازيل ، بحث منشور بالمؤتمر الدولى السابع للتنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون ، الكويت ، 2020م .

**2 - التنيمة المستدامة هى ( SDGs )- دعوة عالمية هدفها حماية الكوكب وأرساء مبادئ العدالة الإنسانية ، وتستند أهداف التنمية المستدامة ( 2015 – 2030 ) إلى ما تم إحرازة من نجاحات فى تحقيق الأهداف اللإنمائية للألفية ( 2000 – 2015 ) فضلاً عن أهداف جديدة ، وردت فى شكل سبعة عشر هدف عاماً وهم : ( القضاء على الفقر ، القضاء على الجوع ، الصحة الجيدة والرفاه ، التعليم الجيد ، المساواة بين الجنسين ، المياة النظيفة والنظافة الصحية ، طاقة نظيفة وباسعار معقولة ، العمل اللائق ونمو الإقتصاد ، الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية ، الحد من أوجة عدم المساواة ، مدن ومجتمعات محلية مستدامة ، الإستهلاك والإنتاج المسؤولان ، العمل المناخى ، الحياة تحت الماء ، الحياة فى البر ، السلام والعدل والمؤسسات القوية ، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف ) .**

[3] - محمد احمد عمر بابكر ، تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر فى ظل الإصلاحات الأقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة دالى ابراهيم ، الجزائر ، 2009م ، ص 1-3 .

## (1) تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة للمناطق الحرة / منطقة جبل على بدبى نموذجاً [1]

تُعتبر دولة الإمارات الرائدة إقليمياً فى مجال المناطق الحرة لاسيما الخدمات اللوجستية وتسبق العديد من الدول المتقدمة بفارق واسع فى مجال التجارة عبر الحدود غير النفطية ، فلقد بلغ عدد المناطق الحرة بدولة الإمارات (47) 2منها (28) منطقة حرة فى دبى 3، ونتيجة للسياسات التى إنتهجتها دولة الإمارات (رؤية الإمارات 2071م) فقد خلقت ثقة لدى المستثمر الأجنبى فى الإقتصاد الإمارتى وإستدامة النمو على المديين القصير والبعيد ، لاسيما ماتقدمة الحكومة من فرص فى ظل المخاطر والتحديات التى تواجهها حركة التجارة العالمية ، وهو ما أهلها لتحتل المرتبة الخامسة عام 2012م من ناحية سهولة ممارسة التجارة عبر الحدود مقارنة بالمرتبة 24 عام 2008م 4 ، وفى عام2021/2020م أحتل الميناء المركز الثالث عالمياً ، وأحتلت المناطق الحرة المركز الأول عربياً والرابع عالمياً بحسب مؤشر أجيليتى اللوجستى للأسواق الناشئة حول العالم "Agility Project Logistics" الذى يقيس القدرة التنافسية للأسواق على تقديم الخدمات اللوجستية الفعالة,وتمثل شركة موانئ دبى العالمية DP World مثالاً لمقدم خدمات لوجستية يوسع نطاق عملياته فى الخارج من خلال الحصول على عقود إمتياز فى الموانئ الأجنبية وهى أكبر ثالث مشغل على مستوى العالم فتدير 60 محطة حاويات وغير حاويات فى ستة قارات بإجمالى إنتاجية قدرها 55 مليون وحدة معادلة لعشرين قدم فى عام 2011م5، ووصلت لإنتاجية قدرها(103مليون وحدة معادلة لعشرين قدم) بنهاية عام2021م6 .

ساهمت المناطق الحرة فى تعزيز النمو الإقتصادى بدولة الإمارات لما لها من دور رائد فى تنويع إقتصادها فحولتها من دولة يقوم إقتصادها التجارى على المنتجات الهيدروكربونية (النفط،الغاز) إلى إقتصاد قائم على المعرفة والإبتكار ،

---

[1] – المنطقة الحرة فى جبل على https://ar.m.wikipedia.org/wiki/.

[2] – لاشك بأن التجربة الإمارتية هى نموذج يجب دراستة بعناية للوقوف على الدروس المستفادة منها التى يمكن تطبيقها على التجربة المصرية ، حيث إستطاعت فى ظل رؤيتها 2071م وفى ظل منطقة يتمثل ثقلها الإستراتيجى حول موارد النفط إلى إستغلال موقعها الإستراتيجى ومرونة سياسية وإقتصادية وتشريعية لخلق مناخ جاذب للإستثمارات من خلال إنشاء مناطق حرة وتقسيمها كالتالى (28 فى دبى ،8فى أبو ظبى ،3فى الشارقة ، 4فى رأس الخيمة ،2فى الفجيرة ، 1فى عجمان ،1فى أم القوين) .

[3] – تختلف المناطق الحرة فى مدينة دبى تبعاً لإختلاف النشاطات ومنها منطقة دبى لـ( السيارات ، المنسوجات ،الصناعت الوطنية ، للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإنترنت ، للإعلام ، للمعرفة ، للسلع المتعددة ، الأكاديمية العالمية ) وتشتمل المنطقة الحرة على مدينة للرعاية الصحية ومنتزة للفروسية والمساعدات الإنسانية ، ولقد أدى التنوع بين المناطق الحرة بدولة الإمارات الى فتح العديد من مجالات الإستثمار ومنها الإستثمار فى (الطيران ،الإنشاءات،التجارةالإلكترونية،التعليم ، الطاقة ،الملابس والتصميم ،الأعمال المصرفية ، الزراعة والأغذية ، الرعاية الصحية ،السياحة، الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والخدمات اللوجستية والوسائط الإعلامية والخدمات المشتركة ،...) .

[4] – مجلس الإمارات للتنافسية، دبى التجارية: نحو خدمات لوجستية عالمية، العدد 12 يناير 2012، الإمارات، ص ص1–9.

[5] – منى عبد العال سيد دسوقى:استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية، معهد التخطيط القومى،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(255)،ديسمبر 2014م، ص 84.

[6] – DP World Global Ports Connecting Global Markets Presentation November 2012, p.3.

فحقق إقتصاد دبى معدل نمو بواقع (2.2%) لعام 2019م مما أنعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فبلغ (70.089 دولار أمريكى) ، ويقع ميناء جبل على ضمن المنطقة الحرة ويبعد مسافة تقدر بـ35 كم من ساحل دبى الغربى على الخليج العربى لدولة الإمارات العربية، وقد أتاح موقعها الجغرافى الاستراتيجى أن يشكل حلقة وصل ملاحية بين الشرق ونصف الكرة الغربى بسوق يبلغ أكثر من 1.5 مليار نسمة وهو من أكثر الموانئ تطوراً بالمنطقة وأتمها تجهيزاً لتلبية إحتياجات النقل المحلى والدولى1 .

تحتضن دولة الإمارات فى الوقت الحالى 70% من شركات قائمة "فورتشن جلوبال" لأكبر 500شركة فى العالم التى تمتلك بها مكاتب مخصصة لخدمة السوق الإقليمية ، وتضم المنطقة الحرة بجبل أكثر من (6000 شركة خاصة) تعمل فى مجالات التصنيع والتجارة والخدمات اللوجستية فهو مركز متكامل متعدد الوسائط يوفر ربط بحرى وبرى وجوى مدعوماً بالمرافق اللوجستية التى تضم منشأت البضائع المبردة ومحطة الشحن بالحاويات والمخازن، بالإضافة الى قربها من قناة السويس، كما تم توسيع الميناء بإضافة(3 مراسى) لتزيد من قدرتة الإستيعابية لنحو 19 مليون حاوية نمطية قياس 20 قدم2 .

صنف الميناء كأفضل ميناء فى الشرق الأوسط على مدى عشرين عاماً متتالية وتعدّ المنطقة الحرة بجبل على إحدى أكبر المناطق الحرة فى العالم، وأحد أبرز مقاصد العالم فى مجال التجارة والخدمات اللوجستية3، وتسبق العديد من الدول المتقدمة بفارق واسع فى مجال التجارة عبر الحدود حيث خفضت الوقت اللازم فى استيراد وتصدير الحاويات بنسبة 50٪ تقريباً مابين عامى 2006م و 2012م، فقبل هذا التاريخ كان يلزم لتصدير حاوية واحدة إصدار 7 وثائق رسمية وتستغرق 12 يوماً وهو ما تقلص الى 4 وثائق و 7 أيام فى عام 2012م4، وتحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة 13 فى الترتيب العالمى لعام 2016م والأولى عربياً5 ،وتعتمد منطقة جبل على أثنى عشر منطقة حرة تكنولوجية وصناعية وتجارية ومطار ومراكز مالية متخصصة ومتطورة، كل ذلك أدى إلى اعتبارها واحدة من أسرع المناطق الحرة نموا فى العالم6، **فقد حققت على مدى السنوات الأربع الماضية ما يلي7 :**

أ – أستقطابها لحوالى 32٪ من جملة الأستثمارات الأجنبية[8].

ب – أول منطقة حرة على المستوى الأقليمى تحصل على شهادة الأيزو.

---

[1] – مجلس الإمارات للتنافسية: التنافسية سياسات وممارسات، دبى التجارية نحو خدمات لوجستية عالمية، العدد3، ص 3.

[2] – موانئ دبى العالمية "تقرير – تعزيز التجارة لدفع عجلة النمو" يونيو / 2015، ص 19.

[3] – الأمانة العامة لمجلس الإمارات للتنافسية – "التنافسية سياسات وممارسات: دبى التجارية نحو خدمات لوجستية عالمية"، العدد 3 –يناير 2012، ص 1.

[4] – منى عبد العال سيد دسوقى – استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية –مرجع سبق ذكره، ص 83.

[5] – World Bank Report (2016) Logistics Performance Index LPI.

[6] – رشا فؤاد عبد الرحمن، منى محمود حسين (مقومات ومعوقات إقامة لوجستية بالتطبيق على محور قناة السويس) المؤتمر الدولى للنقل البحرى واللوجستيات من منظور التنمية المستدامة للمشروعات القومية العملاقة، 29–31 مارس 2015)، لمزيد من التفاصيل (رشا يونس، منى عليوة – مارلوج4، ص5).

[7] – Jcan–F.A & Other (2016 ).Op.cit.p:12&38

[8] – http://www.jafza.ae/?lang=ar

جـ – نمو قاعدة عملائها من الموردين والشركاء التجاريين ومزودى الخدمات اللوجستية بنسبة تزيد على (60٪).

د – تخفيض البطالة عن طريق توفير فرص عمل وتبلغ اكثر من 144000 عام 2017م.

هـ – زيادة إيراداتها بمعدل وسطى يبلغ (34 ٪) على أساس سنوى.

و – زيادة إسهاماتها فى الناتج المحلى الإجمالى لدبى بنسبة 25٪ على أساس سنوى.

ز – وفرت أكثر من (160,000) فرصة عمل فى الإمارات العربية المتحدة.

ح – استحوذت على أكثر من (50٪) من إجمالي صادرات دبي.

ط – استحوذت على (25٪) من جميع الحاويات المارة عبر ميناء جبل علي.

ى – استحوذت على نسبة (12٪) من إجمالى الشحن الجوى فى مطار دبى الدولى.

ك – اجتذبت نسبة (20٪) من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة.

يرجع هذا التطور والنمو المتسارع لمنطقة جبل على إلى تقديم إمتيازات للإستثمار تتمثل فى إمكانية تملك الأجانب بنسبة (100٪)، مع إمكانية ترحيل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج بنسبة (100٪) أيضاً، حيث لا ضرائب على الشركات لمدة خمسون عام، ولا قيود على العملات، لا قيود على التوظيف أو الكفالة، لا ضريبة على الدخل الشخصى أو ضرائب الشركات أو الصادرات والواردات، لارسوم جمركية على المواد الأولية والمعدات المستوردة، إجراءات مبسطة وسريعة لإنشاء الشركات.

تميزت تجربة جبل على بأنها بجانب الحوافز المقدمة لجذب الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي فإنها تحقق كفاءة فى الخدمات والمرافق والبنية الاساسية بجانب توافر مناخ استثمارى مستقر أمنيا وسياسيا وتشريعيا وتطور إدارى وتكنولوجى عالى، من خلال الاتصال بالعالم وعبورها لحدود الدولة من خلال انشاء موانئ خارجية مثل ميناء السخنة فى مصر وميناء بجيبوتى، كما تميزت بإحتلال الصناعات التحويلية والمؤسسات المالية المتخصصة مكانة مميزة فى التغذية[1]، ويرجع نجاح منطقة جبل على فى جذب (3000) شركة **الى الأتى**[2]:

أ – تضاعف أهمية ميزة الموقع الاستراتيجي فى تعزيز القدرة التنافسية.

ب – وجود استراتيجية قوية لأعمال مرتكزة على خدمة العملاء.

جـ – تعزيز طرق الدمج المبتكرة ما بين القطاعين الحكومى والخاص.

**خريطة رقم (1) توضح ميناء جبل على.**

[1] – حاتم عبد الجواد: دراسة مقومات نجاح المركز اللوجستى فى قناة السويس مع دراسة مقارنة لبعض المراكز اللوجستية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 76: 78.

[2] – تقرير (مجلس تنافسية الامارات، 2012).

**واحة دبى للسيلكون :** تُعتبر واحة دبى للسيليكون المنشأة عام 2004م من أحد أهم المناطق الحرة بدولة الإمارات المعترف بها عالمياً كمجمع تكنولوجى متكامل تم تصميمة كنظام بيئى عالى التقنية ، وينظم العمل بتلك المنطقة سبعة قوانين ، **وتتميز تلك المنطقة بالآتى :**

أ – إستقرار اللوائح القانونية المنظمة للعمل بها فضلاً عن المرونة والحوافز الإستثمارية .

ب –توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمرافق مع وجود مركز بيانات من المستوى الثالث .

جـ –دعم الأعمال المخصصة من خلال نظام إلكترونى متكامل عبر الإنترنت ، ويقدم الخدمات الحكومية كتصاريح العمل وتأشيرات الإقامة والزيارة ، وكذلك الخدمات التكنولوجية (Servers ) ، وخدمات بلدية دبى كطلبات التخطيط والبناء للشركات / المطورين العقاريين ،وخدمات دعم العملاء ( HALA ) وهى بوابة تضم أكثر من (340) خدمة رقمية .

د – منح حوافز إستثمارية ومنها – إنخفاض تكلفة العمليات ، وسرعة تاسيس الأعمال وإنهاء التراخيص ، 100% ملكية أجنبية ، 100% إعادة توطين راس المال ، وعدم فرض ضريبة على الدخل للشركات أو الأشخاص أو الإستيراد أو التصدير .

**جدول رقم (1) يوضح مساهمة المناطق الحرة بدولة الإمارات فى الناتج المحلى [1]**

| النشاط | (القيمة/النسبة) للناتج المحلى للعام المالى 2020/2019 |
|---|---|
| **تجارة السلع** | **658.9 مليار درهم إماراتى وتشكل نسبة (38%) من إجمالى تجارة دولة الإمارات غير النفطية .** |
| **الواردات** | **340.6 مليار درهم إماراتى ، تتصدرها جمهورية الصين الشعبية بنسبة (23.9%) ، الهند بنسبة (15.5%) ، USA بنسبة (6.9%) – تليها فيتنام واليابان والبحرين والسعودية وألمانيا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية.** |
| **الصادرات** | **264.1 مليار درهم إماراتى ، وتشكل نسبة (19.2%) من الناتج المحلى.** |

[1] – الجدول إعداد الباحث / المصدر مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء /مصر ، نشرة تجارة المناطق الحرة ، الهيئة الإتحادية للجمارك الإمارتية ، أعداد متفرقة ، تقرير النقل والإتصال بسلاسل القيمة العالمية أمثلة من المنطقة العربية – اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا ، الأسكو – الأمم المتحدة ، مارس 2017م .

## (2) تجربة دولة المغرب للمناطق الحرة /منطقة TANGER FREE ZONNE (طنجة المتوسط) نموذجاً [1]

تبنت المغرب نهج التنمية الأقتصادية المدفوعة بمساهمة المناطق الحرة التى تم إستحداثها عام 1962م عبر تدشين المنطقة الحرة بمنطقة طنجة التى تحتل موقع إستراتيجى بين المحيط الأطلسى والبحر الأبيض المتوسط ، ويقع ميناء طنجة عند مدخل مضيق جبل طارق على الطرف الغربى بمرفأ طنجة فى اتجاة الشمال الغربى، وهى بوابة المغرب البحرية الرئيسية المطلة على البحر المتوسط ويقع الميناء عند تقاطع المحيط الاطلسى والبحر المتوسط على مستوى خليج يقع في رأس سبارتل ورأس مالاباطا، وتبلغ المساحة المخصصة للمشروع (50كم2) ويمثل الميناء قطباً لوجيستياً موصول بأكثر من (174 ميناء عالمى فى 74 دولة موجودة فى خمس قارات)، وبقدرة أستيعاب قدرها تسعة ملايين حاوية، وسبعة ملايين راكب وسبعمائة شاحنة ومليون سيارة، ويتم تشغيل كافة أنشطة الميناء والمحطة بعقود أمتياز مبرمة مع شركات عالمية مثل (MSC / CMA-CGM Maersk) بالأضافة الى شركات رائدة فى مجال الموانئ مثل (EUROGATE / APM TERMINALS)

**خريطة رقم (2) توضح ميناء طنجة والمنطقة الأقتصادية الخاصة.**

[1] – أنظر كل من تقرير منظمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد –CNUCED ) 2020/8/12 ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء – مصر ، مجلة (FDI Intelligence) إصدار الربع الأخير لعام 2020م ، إحدى إصدارات جريدة فيننشال تايمز .

1- **المواصفات العامة لمشروع طنجة المتوسط (1 – 2)**[1]:

أ – **مركز مينائى بمواصفات عالمية على مساحة 1 مليون م$^2$ ويضم الآتى:**

(1) ميناء طنجة المتوسط 1 ويضم – محطتين للحاويات ومحطة لكل من (السكة الحديد، للمحروقات، للسلع المتنوعة، للسيارات).

(2) ميناء طنجة المتوسط 2 ويضم – محطتين للحاويات.

(3) ميناء طنجة المتوسط للركاب وسفن الدحرجة ويضم أرصفة مخصصة للركاب وصعود شاحنات النقل الدولى ونقاط التنظيم ومحطة للركاب.

(4) المركز المينائى طنجة المتوسط.

(5) المنطقة الحرة اللوجستية.

ب – **منصة إقليمية للتنافسية الصناعية واللوجستية والخدمات والتجارة مساحتها 16 مليون م$^2$ وتضم الآتى:**

(1) المنطقة الحرة طنجة.

(2) منطقة صناعة السيارات " Tanger Automotive City".

(3) منطقة رينو طنجة المتوسط " Renault Tanger Med" .

(4) منطقة مخصصة لإنشاء وحدات صناعية ولوجستية تستهدف سوق شمال المغرب Tetouan Park.

(5) منطقة مخصصة للمهن المُرحلة من المكاتب وفضاءات الخدمات تكنولوجيا المعلومات Tetouan Shore.

جـ – **عروض خدمات ذات كفاءة مهنية ومبتكرة، وتضم الآتى:**

(1) منطقة تقنيات (تكنولوجيا) الشمع Cires Technologies.

(2) منطقة الخدمات الهندسية Tanger Med Engineering.

(3) منطقة مرافق طنجة المتوسط Tanger Med Utilities.

2- **أهم المناطق الحرة فى دولة المغرب :**

أ – **المنطقة الحرة بطنجة (1FZ):**

(1) تُعتبر أكبر منطقة حرة بدولة المغرب تم تأسيسها عام 200م ،وتقع على بعد (14كم) من مضيق جبل طارق ،ونظراً لقربها من القارة الأوروبية فإن حركة التجارة تتأثر بالسوق الأوروبية .

(2) تدير وكالة طنجة المتوسط الخاصة (TMSA) المنطقة الحرة وقد ميزها التشريع المغربى بإفراد سلطة قضائية لهاعلى المنطقة ،وهى مؤسسة عامة مملوكة للحكومة لها شخصية قانونية مستقلة يتبعها هيئة ميناء طنجة ومكتب تنمية المنطقة الحرة ، ورأس مالها (75مليون يورو) [2].

[1] – التقرير السنوى طنجة المتوسط لعام 2017.

[2] – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء ، تقرير التنمية ، 2021م ، ص 36 .

(3) تتكون المنطقة من أربعة مشروعات رئيسية تشكل إمتداد تجارى متكامل وتشمل (السيارات ،التصنيع ، الخدمات اللوجستية ،الخدمات البحرية) بقيمة إستثمارات بلغت (8مليار دولار أمريكى) بطاقة توظيف لحوالى ثمانين ألف عامل لعام 2019م.

**ب – <u>المنطقة الحرة بالقنيطرة /عجمان (AFZ):</u>**

(1) تأسست عام 2012م وتبعد عن طنجة بنحو (200كم) ،تم ربطها بها وبالدار البيضاء عام 2018م بقطار فائق السرعة (LGV) وشبكة طرق سريعة .

(2) تم إفتتاح عدد من المصانع الأجنبية بالشراكة المحلية فى الفترة من عام 2017م إلى 2019م لصناعات السيارات كالزجاج والمحركات ومنها شركات بيجووستروين .

**جـ – <u>المنطقة الصناعية بالنواصر الحضرية / الدار البيضاء (ميدبارك):</u>**

(1) مركز لوجستى صناعى متميز لاسيما قربة من مطار محمد الخامس الذى يخدم أكثر من (70)دولة حول العالم فضلاً عن موانئ طنجة المتوسط والدار البيضاء وشبكة متميزة من الطرق السريعة والسكك الحديدية .

(2) تقدم المنطقة الصناعة (ميدبارك) خدمة تنافسية متميزة قلما تتوافر فى المناطق ذات الصلة وهى إدارة الموارد البشرية التى توفر أيادى عاملة مدربة أرخص لنحو ثمان مرات مقارنةً بأوروبا ،لاسيما فى مجالات افلكترونيات والطيران والفضاء ، فضلاً عن المبادرة التى تقدمها المنطقة الصناعية للشركات الناشئة والعمالة بها من خلال صندوق التدريب الذى يقدم حوافز تدريب لكل عامل تصل لنحو ثمانية ألاف يورو ، كما تقدم إدارة الموارد البشرية بالمنطقة برامج تطوير تدريبى متميزة من خلال مبانيها الذكية وخدماتها ذات الصلة بالتنمية المكانية والإجتماعية .

**د – <u>المنطقة الحرة للخدمات المالية /المدينة المالية بالدار البيضاء (CFC) :</u>**

(1) أهم ما يميز تلك المنطقة التى تأسست عام 2010م هى حوافز وضمانات الإستثمار التى قررها المشرع المغربى التى قررت لها وضعاً مالياً مختلفاً ومميزاً للمؤسسات المالية كالبنوك والمصارف وشركات (التأمين والمحاماة والتدقيق والقابضة) وكذلك الموظفين المؤقتين والمقار الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات .

(2) أهم المميزات التشريعية (عدم وجود قيود على توظيف الأجانب ،تيسيير إجراءات الإستثمار وتصاريح العمل ،عدم وجود لائحة للعملات الأجنبية المقبولة) .

## <u>النتائج المتحققة من المنطقة الحرة / ميناء طنجة نموذجاً</u>

يمثل الميناء قطباً صناعياً لأكثر من 750 شركة عالمية ناشطة فى مجالات مختلفة منها صناعة السيارات والطائرات واللوجستك والنسيج والتجارة بحجم تبادلات سنوى يفوق 72 مليار درهم، وتعتبر الحكومة المغربية أن هذا المشروع الأقتصادى هو حجر الزاوية كمركز ضخم مينائى ولوجستى صناعى وتجارى وسياحى، كما أن هذا المشروع

يعمق جذور أنتماء المغرب للفضاء الأورومتوسطى ولمحيطة العربى ويعزز هويته المتميزة كقطب للتبادل بين أوروبا وأفريقيا وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسى ويدعم دورها المحورى كفاعل وشريك فى المبادلات الدولية1، ولقد أسفر هذا التوجه **عن تحقيق النتائج الآتية:**

أ – حازت دولة المغرب عام 2020م على المستوى الأول إفريقياً من حيث النجاح فى إدارة المناطق الحرة كمركز استراتيجى للتصنيع والتجارة ، مقارنةً بالأعوام السابقة حيث احتلت دولة المغرب عام 2017م المرتبة (16) عالمياً من حيث مؤشر الربط البحرى, بعد أن كان ترتيبها الـ(86) عالمياً عام 2003م.

ب – حقق الأقتصاد المغربى نمو بنسبة 5% عام 2020م ، كما ساهمت المناطق الحرة بها بنسبة (25%) من الناتج المحلى الإجمالى لعام 2020م ، ولقد ساهمت منطقة طنجة فى جذب أستثمارات أجنبية خاصة مباشرة بقيمة(3.45)مليار درهم.

جـ – حازت منطقة طنجة عام 2020م أفضل منطقة حرة فى العالم من مؤسسة التنمية الفيدرالية مقارنةً بعام بالمركز الثانى لعام 2019م ، كما أحتل ميناء طنجة المركز الأول كأفضل منطقة إفريقية والشرق الأوسط وأكثرهم إزدحاماً .

د – ساهمت حوافز وضمانات الإستثمار المغربية فى جذب (750)شركة عالمية ساهمت فى توفير( 65 ألف )فرصة عمل فى المناطق الصناعية ،(10 ألاف) فرصة عمل فى المناطق اللوجستية ، وبلغت المبيعات التصديرية بالمنطقة الحرة بطنجة (5.5مليار دولار)فى عام 2017م ،وبلغت (8.8مليارردولار) عام 2019م .

هـ – استقبل المركز اللوجستى والصناعى خلال عام 2017م(50مليون طن) من البضائع, (3.3مليون حاوية حجم 20 قدم).

و – زيادة القدرة التصديرية من الناتج المحلى للمغرب عام 2017م الى 88 مليار درهم.

ز – إنجاز برامج إعادة تأهيل مجموع مدارس الأقليم تزامناً مع التربية والتعليم والصحة والتكوين المهنى والتنمية والسوسيوثقافية.

## (3) التجربة الصينية للمناطق الحرة / ميناء شنغهاى Port of Shanghai[2] نموذجاً

رسخت الصين نفسها كقوة فاعلة فى جميع الصناعات البحرية الرئيسية،وخلال عام 2009م تجاوزت المانيا كثالث اكبر مالك للسفن من حيث الحمولة الطنية(الحجم) وتجاوزت اليابان بوصفها ثانى أهم بلد فى مجال صناعة

[1] – خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس – فبراير 2003 . منشور فى (التقرير السنوى طنجة المتوسط لعام 2017م).

[2] – SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF INLAND WATERWAY TRANSPORT IN CHINA (Theme I of a World Bank Project: Comprehensive Transport System Analysis in China – P109989)

السفن، وتأتى الصادرات الصينية فى المرتبة الأولى عالمياً بقيمة (1.6 تريليون دولار) علماً بأن 95٪ من صادراتها صناعية1 ، حيث ساهمت المناطق الحرة كنموذج يحتذى به فى إحداث طفرة بجمهورية الصين لاسيما من جذب إستثمارات أجنبية مباشرة جعلت الصين ثانى أكبر إقتصاد فى العالم

تُعتبر التجربة الصينة فى إقامة المناطق الحرة واحدة من أنجح التجارب الدولية كنماذج متنوعة حفزت التخصص الفعال للموارد المحلية فساهمت فى تنمية الصادرات للسوق الدولية ، وهى الإستراتيجية التى دعمتها السياسات الصينية كقاطرة للنمو وتحقيق الإستدامة خاصةً بوجود أكثر من (2000) منطقة متاحة لتحقيق التنمية وتتنوع تلك المناطق فى خطتها الإسترتيجية إلى مناطق(إقتصادية خاصة ، التنمية الإقتصادية والتكنولوجية ، التجارة الحرة ، تنمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة ، التعاون الإقتصادى ، معالجة الصادرات ، الحدود القومية) .

إتبعت الصين النهج التدريجى فى إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة فبدأت فى عام 1979م بمدن (شنتشن ،تشوهاى ،شانتو ،شيامن) بهدف تطوير الإقتصاد الصينى ودمجة فى الإقتصاد العالمى من خلال تقديم حزمة من الحوافز والمزايا المغرية ووجود مناخ ملائم للإستثمار وبنية تحتية مناسبة وضمانات تشريعية محفزة وجاذبة يدعمها تخطيط إستراتيجى وسياسات كلية .

إستمرت الصين فى التوسع بإنشاء مناطق للتنمية كأداة نمو إستراتيجية تقودة الصادرات المحلية لتحقيق مكاسب إقتصادية ديناميكية فأنشأت عام 1984م مناطق التنمية التنمية الإقتصادية والتكنولوجية على طول المدن الساحلية والتى وصل عددها عام 2002م إلى (54) منطقة 2.

كذلك أنشأت الصين مناطق للتجارة الحرة التى وصل عددها عام 2022م إلى (21) منطقة بهدف تسهيل عمليات التجارة الدولية وتلبى كل منطقة منهم خدمات ومحفزات لصناعة معينة فمثلاً تركز منطقة فوجيان على التجارة مع تايوان ، ومنطقة قوانغدونغ على التكامل الإقتصادى مع هونج كونج وماكاو ، ومنطقة تيانجن على التجارة مع شمال شرق الصين وتطوير الأسواق المالية ، ومناطق أخرى لدعم التنمية الأقتصادية لغرب الصين 3 .

يعد ميناء شنغهاي الدولي واحداً من أوائل الموانئ الصينية التي افتتحت للتبادل التجاري مع دول الغرب، وتم افتتاحه في العام 1842م، ومنذ ذلك الحين يهيمن الميناء وبقوة على حركة التجارة الصينية،واستطاع تلبية وتوفير المطالب المحلية المتزايدة للصين.

تقع مدينة شنغهاي جغرافيا على ثلاثة طرق شحن كبيرة من بينها نهر اليانجتسي،الذي يعد ثالث أطول نهر في العالم،فيمتد لمسافة 6437.4كم،وتعد شنغهاي أكبر المدن في الصين من حيث عدد السكان (نحو 40 مليون نسمة)، وتقع شنغهاي عند مصب نهر اليانجستي في وسط ساحل بر الصين، وهي ذات موقع جغرافي مميز جعل منها أهم المدن الإقتصادية في الصين، وتبلغ مساحتها 82 ألف كيلو متر مربع،وهي العاصمة الإقتصادية للصين.

ساعد ازدهار الميناء الكبير على تحقيق نمو اقتصادي كبير لرأس المال والسلع والخدمات، بين أكبر قاعدة سكانية في العالم، بالإضافة إلى أنه ساهم في تطور المدينة الساحلية، وزيادة تنمية مناطق الصين الداخلية. وشهدت

[1] – اونكتاد 2010 مرجع سابق ص 8، ص 176.

[2] – من مناطق التنتمية الإقتصادية والتكنولوجية الساحلية الصينية : (داليان،تشينهوادوا ،تيانجين ،يانتاى ،شينغداو ،ليانيونقانغ ،نانتونغ ، شانغهاى ،لينغوبوه ،وونتشو ،فوتشونج ،قوانغتشو ،تشانغ جيانج ،بيهاى) .

[3] – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار مجلس الوزراء ، مصر ، تقرير التنمية للمناطق الحرة ، عام 2021م ، ص 48 .

مدينة شنغهاي تغييرات واسعة نتيجة نجاح هذا الميناء بما في ذلك إقامة ضواحٍ صناعية، ومجمعات سكنية، بالإضافة إلى تحسين الأعمال العامة، وتوفير المنتزهات والمرافق الترفيهية الأخرى.

تدير الميناء شركة ميناء شانغهاى الدولية المحدودة التي حلت محل هيئة ميناء شنغهاي في عام 2003م، وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة، تملك حكومة شنغهاي نحو 44.23 من أسهم الشركة1.

**ويتكون ميناء شنغهاي من ثلاث مناطق عمل رئيسية هي:**

أ – ميناء المياه العميقة يانغشان.

ب – ميناء نهر هوانغبو.

جـ – ميناء نهر اليانجتسى.

سيطر الناتج المحلي الإجمالي في شنغهاي على قائمة أكبر المدن في الصين من ناحية الدخل في عام 2015م، حيث جاء في المرتبة الثانية في قارة آسيا بعد العاصمة اليابانية "طوكيو"، وتحولت مدينة شنغهاي إلى واحد من أشهر المراكز التجارية والمالية والحضرية في العالم.

يوجد في ميناء شانغهاي أكبر ميناء للشحن والحاويات في العالم، كما تمتلك شنغهاي أول منطقة تجارة حرة في الصين،أدت إلى ضخ المزيد من الحيوية في الاقتصاد الصيني،وصارت الشركات الأجنبية التي تتطلع إلى العمل في الصين أن تحاول التسجيل في شنغهاي كي تتمكن من القيام بأعمال تجارية في الصين بشكل قانوني.

تصدر ميناء شنغهاي ترتيب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" للعام 2019م لأفضل الموانئ المتصلة في العالم،وحصل على هذا الترتيب المتقدم وفق مجموعة بيانات تضعها "أونكتاد" للقياس عليها منها2:

أ – مدى ارتباط الموانئ بالشحن الملاحي المنتظم.

ب – مكالمات الموانئ، ووقت التحول في موانئ الحاويات في العالم.

ارتفعت عائدات شركة ميناء شنغهاي الدولية المحدودةعام 2018م بنسبة 19٪ لتصل إلى 37.3 مليار يوان، في حين ارتفع إجمالي أصولها بنسبة 21.5٪ ليصل إلى 142 مليار يوان،وأرجعت الشركة نمو أرباحها بشكل أساسي إلى زيادة حجم أعمال الشحن، وذكرت أن حجم عمليات الشحن ارتفع بنسبة9.1٪ ليصل إلى 560 مليون طنا، وأنها تعاملت مع 40.2 مليون حاوية،بزيادة بنسبة 8.4٪ مقارنة بالعام 2016م. (الدولار الأمريكي يعادل 7.0817 يوان،فيما يعادل اليوان 2.30 جنيه مصري).

**خريطة رقم (3) توضح ميناء شنغهاى.**

---

[1] – WORLD MARITIME UNIVERSITY Malmö, Sweden CHINA MARITIME SAFETYADMINISTRATION IN THE NEW MILLENNIUM Challenges and Strategies By XIAO MING The People's Republic of China A dissertation submitted to the World Maritime University in partial fulfilment of the requirements for the reward of the degree of MASTER OF SCIENCE in MARITIME ADMINISTRATION AND ENVIRONMENTAL PROTECTION

[2] – (تاو إي تاو & ولو جه قوه )"المناطق الأقتصادية الخاصة فى الصين" تأليف أستاذا علم الاقتصاد بكلية الاقتصاد جامعة شنجن بالصين، ترجمة أية محمد الغازى، أشراف ومراجعة د/ حسانين فهمى حسين، الصادر عام 2018م، ضمن سلسلة "قراءات صينية" عن دار صفصافة.

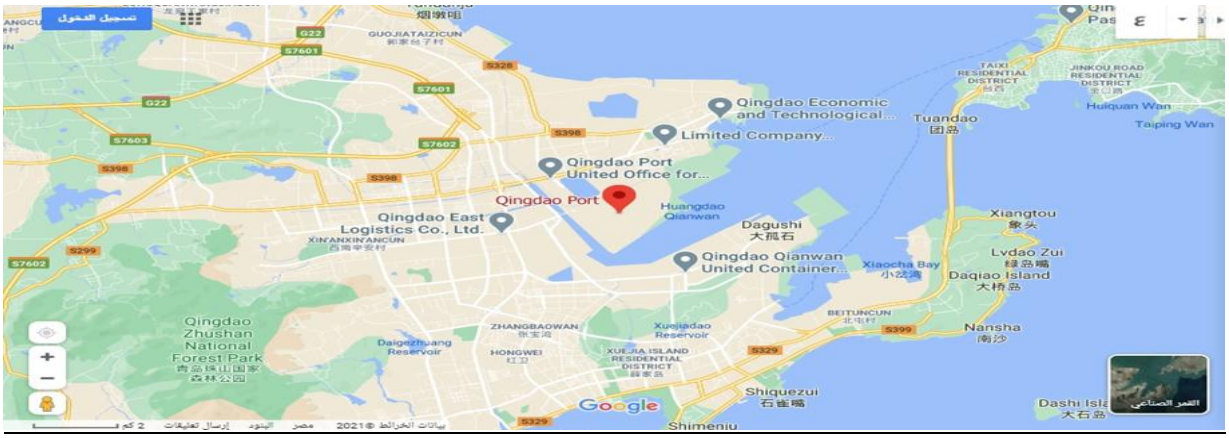


## أهم مناطق التجارة الحرة بجمهورية الصين الشعبية

### 1- منطقة التجارة الحرة بشنغهاى :

تأسست منطقة التجارة الحرة بشنغهاى عام 2013م و تبلغ مساحتها(120.72كم2) ، وتمثل حوالى (3.78%) من الناتج المحلى الإجمالى ،وتمثل صادراتها وارداتها نحو (11.77%) من إجمالى صادرات وواردات الصين ، وتنتج حوالى (19%) من صناعة الحاويات ، ويعمل بها أكثر من (22000) شركة /مؤسسة أجنبية بإستثمارات بلغت عام 2018م (20.21مليار دولار) وتضم سبعة مناطق كالتالى :

أ -منطقة لوجستية للتمويل والتجارة وتركز على المؤسسات المالية سواء الصينية أو الأجنبية مثل البنوك وشركات التأمين والإستثمار والأوراق المالية .

ب -منطقة جينقواى لمعالجة الصادرات وتركز على التنمية الإقتصادية والتكنولوجية وتطوير منطقة الرقابة الجمركية .

جـ-منطقة تشانغجيانغ هاى تك بارك ، وتركز على تصنيع المنتجات عالية التقنية مع ترقية الصناعات الوطنية ودعم مجالات التطوير والبحث للإنتاج الصناعى .

د – منطقتان تركزان على لوجستيات التجارة الدولية .

هـ – منطقتان واحدة تركز على الشحن الدولى ، والثانية تركز على خدمات الأعمال .

### 2- منطقة التجارة الحرة بقوانغدونغ :

تتمتع تلك المنطقة ببيئة قانونية عادلة ونزيهة فضلاً عن تنفيذها لبرامج تجريبية للإنفتاح المالى وتحرير الخدمات التجارية ،وتأسست عام 2015م بالقرب من (هونج كونج ، ماكاو) وتبلغ مساحتها(116.20كم2) ، ويمثل حجم الصادرا والورادات بها (27.5%) من الإجمالى الصينى وأنتجت نحو مليار طن من البضائع المدعومة بالتطور السريع للصناعات البحرية فى الفترة (2016-2018) ويعمل بها نحو (8800شركة) بإستثمارات بلغت (12مليار

دولار) لاسيما فى منطقة (نانشا) والتى جذبت نحو (66.8%) من الإستثمارات الأجنبية بمعدل نمو بلغ (28.25%) عام 2018م ، **وتضم ثمانية عشر قطاعاً مقسمة لعدد من المناطق الفرعية وميناءً محورياً –كالتالى :**

أ –**منطقة نانشا الفرعية ومنطقة ميناء نانشا الحرة** وتبلغ مساحتهما (60كم) وتقع فى أقصى جنوب مدينة قوانغتشو وهى بوابتها البحرية الوحيدة (نهر اللؤلؤ) وتهدف لتقديم الخدمات اللوجستية والشحن والتجارة الحرة والصناعات التحويلية .

ب –**منطقة (شيكو ، تشيانهاى) الفرعية** الواقعتين فى مدينة شنتشن وتهدف لجذب وتحقيق التعاون مع (هونج كونج) ، وتركز منطقة (شيكو) على جذب الشركات الأجنبية كمقار لممارسة الأعمال اللوجستية كشركات التأمين والتطوير العقارى صناعة الحاويات ، أما منطقة (تشيانهاى) فتركز على تقديم خدمات التجارة العالمية والمعلومات والتكنولوجيا وكل ماهو جديد فى صناعة الخدمات الإستراتيجية .

جـ –**منطقة هنغتشين الفرعية** وتقع جنوب مدينة تشوهاى وتبلغ مساحتها (28كم2) وهى قريبة من (ماكاو) والهدف منها أن تكون قاعدة لخدمات الأعمال الدولية وتنمية الإقتصاد الوطنى وتقديم الخدمات الترفيهية والسياحية ، وتتمتع تلك المنطقة بسياسات تفضيلية وتشريعية فضلاً عن حوافز ومميزات للإستثمار كالإعفاء من الضرائب وتخفيضها وخدمات التخليص الجمركى .

**3– منطقة التجارة الحرة بفوجيان :**

تقع مقاطعة فوجيان فى المنطقة الساحلية الجنوبية الشرقية لجمهورية الصين ، تم تأسيسها عام 2015م وتبلغ مساحتها(118كم2) ، ساهمت فى الناتج المحلى بنحو (31.5) من الصادرات والواردات لعام 2017م ، ويعمل بها نحو (3100) شركة أجنبية لعام 2018م ، **وتضم ثلاثة مناطق فرعية كالتالى :**

أ –**منطقة فوتشو الفرعية ومنطقة ميناء فوتشو الحرة** القريبة من مضيق تايوان ، وتبلغ مساحتهما (31كم2) وتركز على التعاون المالى وإستيراد السيارات والتجارة الإلكترونية وعمليات التطوير الإقتصادى والتكنولوجى.

ب –**منطقة بينغتان الفرعية** القريبة من (تايوان) وتضم (128جزيرة) وتبلغ مساحتها (43كم2) وتضم ثلاثة مناطق (التجارة الحرة ، التقنية العالية للصناعة ، السياحة) .

جـ –**منطقة شيامن الفرعية** وهى من أكثر مناطق فوجيان نشاطاً وتبلغ مساحتها (43.78كم2) وهى مركز إقليمى لعمليات سوق رأس المال والتجارة الحرة عبر مضيق تايوان .

**4– منطقة التجارة الحرة بتيانجين :**

تتميز تلك المنطقة بضمانات تشريعية وإجرائية كوجود لجان تحكيم متخصصة بشأن المنازعات العمالية فضلاً عن الوضع المتميز للرعاية الصحية ،وتعتبر أكبر منطقة للتجارة الحرة فى شمال /شمال غرب الصين ، تم تأسيسها عام 2015م وتبلغ مساحتها(120كم2) ، **وتضم ثلاثة مناطق فرعية كالتالى :**

أ –**منطقة ميناء دونججيانغ للتجارة الحرة** ، وتبلغ مساحتهما (30كم2) وتركز على التنمية فى مجالات

| النشاط | (القيمة/النسبة) للناتج المحلى للعام المالى 2021/2020 |
|---|---|
| مناطق التجارة الحرة عدد(21) منطقة | 1–تمثل حصيلتها فى عام 2020م (13.5%) من الناتج القومى .<br>2–يعمل بها عدد (3300) شركة أجنبية .<br>3–يبلغ حجم الإستثمار الأجنبى المباشر نحو(13.3مليار دولار) بنسبة (14%) .<br>4–تشكل التدفقات الإستثمارية المباشرة فى القطاعات غيرالمالية نسبة (85.7%) بنحو (88.86مليار دولار)<br>5–تشكل الصادرات والواردات فى منطقة شنغهاى حوالى (11.77%) من إجمالى صادرات وواردات الصين |

الشحن والتجارة الدولية والخدمات اللوجستية والتأجير التمويلى .

ب –**منطقة مطار تياجين** وتبلغ مساحتها (43كم2) وتكز على تنمية صناعات الطيران والمعدات والجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات والتصنيع عالى التقنية فضلاً عن البحث والتطوير والخدمات اللوجستية للطيران وخدمات المنتجين .

جـ –**منطقة بينهاى الجديدة للتجارة المركزية** وتقع فى المنطقة الساحلية الشرقية فى مقاطعة تياجين وتبلغ مساحتها (46.8كم2) وتركز على تطوير الإبتكار المالى وقاعدة حديثة لخدمات البحث والتطوير.

**جدول رقم (2) يوضح مساهمة المناطق الحرة بجمهورية الصين الشعبية فى التنمية** [1]

[1] – الجدول إعداد الباحث / المصدر مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء /مصر .

| | |
|---|---|
| مناطق التنمية الإقتصادية والتكنولوجية عدد(54) منطقة | 1- يبلغ حجم الإستثمار الأجنبى المباشر بها نحو (20%) .<br>2- تشكل إيرادات تلك المناطق نسبة (35%) من الناتج المحلى .<br>3- تعزيز الصادرات والتنمية التكنولوجية .<br>4- جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة .<br>5- عمالة مباشرة تقدر بـ(50مليون) .<br>6- تحقيق التنمية المكانية والإجتماعية . |

## (4) التجربة الهندية للمناطق الحرة / كاندلا Kandla Special Economic Zone – KASEZ نموذجاً

تحتل الهند المرتبة السادسة ضمن أفضل الدول فى إدارة المناطق الحرة ، ومن أكثر الدول إستثماراً فى إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة كمناطق التجارة الحرة ومناطق تجهيز الصادرات (EPZ) ومناطق صناعية وإقتصادية حرة ، وتحتل مناطق التجارة الحرة بالهند مواقع إستراتيجية حول الموانئ البحرية الرئيسية والمطارات الدولية .

تبنت الحكومة الهندية منذ عام 2000م سياسات تشريعية وإجرائية ومؤسسية داعمة لتحقيق النمو الإقتصادى وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق خلق بيئة ملائمة لإقامة الأعمال وتسيير التبادل التجارى بين الدول وتوفير مناخ تنافسى على مستوى عالمى لمنتجى السلع ومقدمى الخدمات ، لاسيما حزمة الإجراءات التى أتخذتها لمواجهة مشكلات سوء الإدارة ومواجهة جمود الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتخزين والضمانات البنكية.

أطلق المشرع الهندى فى عام 2005م قانون جديد للمناطق الأقتصادية الخاصة به حزمة من المزايا والحوافز الضريبة والجمركية وتخفيف القيود القانونية على الأعمال التجارية وقوانين العمل أستثنت تلك المناطق من القوانين الفيدرالية الإعتيادية بهدف زيادة معدلات النمو الأقتصادى وجذب الإستثمارت الوطنية والأجنبية وتشجيع الصادرات ومواجهة أزمة البطالة .

### أهم المناطق الإقتصادية الخاصة فى دولة الهند

أ - **منطقة كاندلا الاقتصادية الخاصة ( KASEZ) :**

(1) تقع منطقة كاندلا الاقتصادية الخاصة بخليج كوتش على الساحل الغربى لولاية غوجارات بين مينائى (كاندلا ، موندار) ، ويعتبر ميناء كاندلا هو مركز الهند الرئيسى لتصدير الحبوب وإستيراد النفط والكيماويات والحديد والمنسوجات .

(2) تأسست منطقة كاندلا الأقتصادية الخاصة عام 1965م وهى أول منطقة لتجهيز الصادرات فى آسيا ، وتعتبر أكبر منطقة متعددة المنتجات والأنشطة بالهند .

(3) نتيجة للحوافز التشريعية اصبحت المنطقة وجهة جذب للإستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية وتضم نحو (255) شركة لعام 2019م .

ب - **منطقة سانتا كروز الأقتصادية الخاصة (SEEPZ) Santacruz Electronics Export Economic Zone :**

(1) تأسست عام 1973م بمدينة بومباى ، وتحولت من منطقة لتجهيز الصادرات إلى منطقة إقتصادية خاصة لتصنيع وتصدير الأحجار الكريمة والمجوهرات .

(2) تتميز تلك المنطقة بموقعها الإستراتيجى وقربها من مطار مومباى الدولى والميناء البحرى الرئيسى مما يسهل عمليات الشحن السريع والفعال وإنخفاض التكلفة .

(3) منحت الحوافز التشريعية والإجرائية فضلاً عن توافر البنية التحتية المتطورة ومراعاة عمليات الإنتاج الصديق للبيئة وتوافر العمالة الماهرة والرخيصة المنطقة ميزة إستثمارية لجذب وتوطين الإستثمارات الأجنبية .

جـ - **منطقة كوشين الإقتصادية الخاصة ( Cochin sez) :**

(1) أنشأت عام 1984م وتقع فى ولاية كيرالا جنوب غرب الهند على بعد (11ميل بحرى) من الطريق البحرى الدولى من أوروبا إلى حافة المحيط الهادئ ، وتعتبر مركز رئيسى لأسواق جنوب آسيا وأوروبا .

(2) تقوم موانئ دبى العالمية بتطوير المنطقة كمحطة لشحن الحاويات ودفع عمليات الإيجار المباشر للأسواق الأوروبية .

(3) ساهمت واردات وصادرات المنطقة لاسيما نشاط الأحجار الكريمة والمجوهرات بنسبة (93%) من إجمالى الناتج التجارى لتلك المنطقة عن عام 2019/2018م.

د - **منطقة مدراس الإقتصادية الخاصة (MEPZ) / Madras Export Processing Zone :** تأسست 1984م وتقع فى منطقة تشيناى وتتميزبوصول مباشرعبرالطرق والسكك الحديدية للموانئ الرئيسية البحرية والجوية.

هـ - **منطقة فيساكاباتنام الإقتصادية الخاصة (VSEZ) :** تتميز بوجود قاعدة صناعية قوية متخصصة فى العديد من الأنشطة الصناعية والأسمدة .

و - **منطقة فالتا الإقتصادية الخاصة (FALTA):**منطقة متخصصة فى صناعات النسيج والصناعات الغذائية والزراعية

ز - **منطقة نويدا الإقتصادية الخاصة (NOIDA):** وهى المنطقة الأقتصادية الخاصة الوحيدة فى شمال الهند تم أنشائها عام 1985م وتوفر خدمات داعمة لمجالات الصادرات كالأحجار الكريمة والإلكترونيات والبرمجة .

ح - **منطقة ماهيندرا وورلد سيتى تشيناى الإقتصادية الخاصة:** تأسست عام 2002م وهى مدينة تجارية متكاملة تعمل بالإعتماد على نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

**جدول رقم (3) يوضح مساهمة المناطق الإقتصادية الخاصة بدولة الهند فى التنمية** [1]

| النشاط | (القيمة/النسبة) للناتج المحلى للعام المالى 2020/2019 |
|---|---|
| تطور الصادرات | 1- أرتفعت الصادارت بنسبة (57.7%) فى الفترة من (2015 إلى 2020م) لتبلغ (112مليار دولار) .<br>2- تطور حجم الإستثمار فى المناطق الأقتصادية الخاصة من (44مليار دولار) عام 2013/2012م إلى (81مليار دولار) عام 2020/2019م .<br>3- تشكل كل من ( الولايات المتحدة الأمريكية ، الإمارات العربية المتحدة ، سنغافورة ) أعلى ثلاثة وجهات للإستثمار والإستيراد لمنتجات تلك المناطق . |

## (5)التجربة التركية للمناطق الحرة / منطقة بحر إيجة نموذجاً

[1] – الجدول إعداد الباحث / المصدر مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء /مصر ، مجلس ترويج الصادرات للمنطقة الأقتصادية الخاصة والمدن الأقتصادية الخاصة بالهند لعام 2020م .

تحتل تركيا أهمية كبرى نظراً لموقعها الإستراتيجى بين دول الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبى وهو الأمر الذى يُكسب المناطق الحرة بها أهمية لوجستية لاسيما تسهيل عمليات الإستيراد والتصدير ضمن سلاسل الإمداد العالمية ، فضلاً عن موانيها المنتشرة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجة.

يوجد فى تركيا (19) منطقة حرة [1]، وتُعد منطقة بحر إيجة الحرة بمثابة المنطقة الأكثر نجاحاً لما تتمتع به من مميزات وحوافز تشريعية وإجرائية فضلاً عن تطور البنية التكنولوجية والأساسية اللازمة للصناعات ذات المكون التكنولوجى المرتفع .

**خريطة رقم (4) توضح المناطق الحرة فى تركيا**

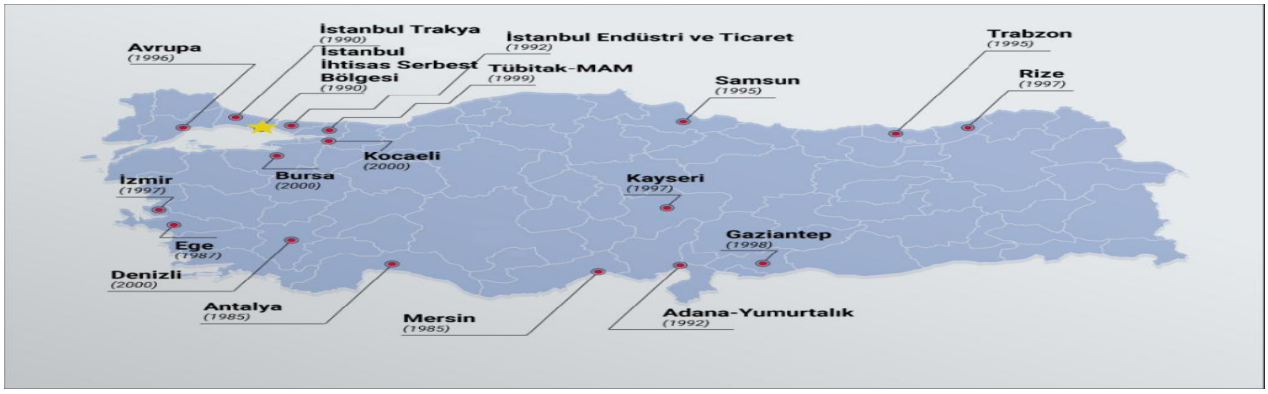


**أهم المناطق الحرة فى دولة تركيا**

أ - **منطقة بحر إيجة الحرة :** تأسست عام 1987م وتقع على بعد (4كم) من مطار إزمير الدولى ،و(12كم) من الميناء البحرى ومساحتها (2.2مليون م2) ، وتشكل الإستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك المنطقة نسبة (43.3%) والباقى إستثمارات تركية.

(1) تدار بواسطة القطاع الخاص على الرغم من تأسيسها على أراضى عامة .

(2) يعمل بها نحو (228)شركة وتوظف نحو عشرين ألف عامل بنسبة تشكل (35%) من جملة المشتغلين بالمناطق الحرة فى تركيا .

ب - **المنطقة الحرة فى مرسين :** تأسست عام 1985م بالقرب من الميناء الرئيسى .

[1] – من تلك المناطق (1) المنطقة الحرة للتجارة والصناعة بإسطنبول وتتميز بشكل رئيسى فى صناعات الطاقة الشمسية وتوريد السيارات واجزاء المركبات البحرية وصناعة الآلات والأدوات الآلية ومستحضرات التجميل والكمياء والألكترونيات /(2) المنطقة الحرة فى سامسون :وتشمل الأنشطة الأولية والخدمات التجارية واللوجستية من تغليف وصيانة وتخزين وتجميع والخدمات الهندسية فضلاً عن عمليات البنوك والتأمين .../(3) المنطقة الحرة لأوروبا : وتعد مدينة تكنولوجية وتعتمد فى نموها على الإستثمارات الصناعية /(4) منطقة ريز الحرة : وتشمل أنشطة الخدمات اللوجستية والمصرفية /(5) المنطقة الحرة فى أزمير : وتشمل صناعات معالجة الجلود والألكترونيات والأثاث والكيماويات وتأجير المستودعات /(6) المنطقة الحرة فى غازى عنتاب :وتشمل الخدمات المصرفية والتأمين والتأجير وإدارة المخازن وتأجير المكاتب وأنشطة الإستثمارات /(7) المنطقة الحرة توبيتاك : وتتميز بعمليات البحث والتطوير /(8) المنطقة الحرة فى بورصا : تقع على طريق بورصا يالوفا السريع فى منطقة جمليك القريبة من أسطنبول وموانئ بورسان وجيمبورت ويلفيرت ورودا /(8) المنطقة الحرة فى كوجايلى : وهى أكبر ثانى مدينة صناعية فى تركيا /(9) المنطقة الحرة ماردين /(10) منطقة دينيزلى الحرة .

(1) تتركز أنشطة المنطقة فى الصناعات الخفيفة (كالإلكترونيات ،والآلات ،البصريات ،قطع الغيار ،المنسوجات والملابس) فضلاً عن تجارة الجملة .

(2) تقدم المنطقة عمليات القيمة المضافة والخدمات اللوجستية للمنتجات كالتعبئة والتغليف والتخزين والإصلاح.

**جـ - المنطقة الحرة فى أنطاليا :** أنشأت عام 1985م وتقع بالقرب من ميناء أنطاليا .

(1) يتركز نشاطها فى الخدمات التجارية (كالبنوك والتأمين والإيجار) فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجستية كالتخزين والتجميع والتفكيك والصيانة .

(3) تقدم كذلك المنطقة خدمات الإنتاج مثل بناء القوارب الفاخرة والمنسوجات والزراعة والأخشاب والكهرباء .

**د - المنطقة الحرة بمطار أتاتورك الدولى بإسطنبول :** تأسست عام 1990م وتتميز بوصول مباشر للمركز التجارى والمالى والثقافى للدولة التركية .

**هـ- منطقة طرابزون الحرة :** تأسست عام 1990م داخل ميناء طرابزون شمال شرق الأناضول وتتميز بأعمال تجارة الترانزيت والمبيعات لجميع السلع والبضائع .

**و - منطقة فالتا الإقتصادية الخاصة (FALTA):** منطقة متخصصة فى صناعات النسيج والصناعات الغذائية .

**ز - منطقة إسطنبول الحرة (ثراس):** بدأ العمل بها عام 1998م ، وهى أول منطقة تحث على مراعاة المعايير البيئية ، وتشمل الصناعات البصرية والآلات الكهربية والإلكترونية ومعالجة المعادن والذهب فضلاً عن عمليات الإنتاج كالجلود والسجاد والأثاث وجميع أنواع الصناعات الخفيفة الموجهه للتصدير .

**ح - منطقة أضنة يومرتاليك الحرة :** تأسست عام 1992م وتتميز بموقع جغرافى إستراتيجى لوقوعها بالقرب من قارة (آسيا ،أفريقيا ،أوربا) فضلاً عن قربها من خطى أنابيب (بوتاس ، باكو/تبليسى/جيهان) ، وهى المنطقة الوحيدة فى تركيا المتخصصة فى مجالات الكيماويات والبتروكيماويات ومحطات توليد الطاقة ومصانع الأسمنت وأحواض بناء السفن .

**جدول رقم (4) يوضح مساهمة المناطق الحرة بدولة تركيا فى التنمية [1]**

| النشاط | (القيمة/النسبة) للناتج المحلى للعام المالى 2020/2019 |
|---|---|
| تطور الصادرات /الواردات | **1- أرتفعت الصادارت لتبلغ (22.6مليار دولار) عن عام 2020م .**<br>**2- شكلت الصادرات الداخلية مبلغ (4.7مليار دولار) والخارجية مبلغ (7.7مليار دولار)**<br>**3- بلغت الواردات (7مليار دولار) عام 2020م .**<br>**4- تطور حجم الإستثمار فى المناطق الحرة التى بلغت نحو ستى بليونات دولار وتشكل نسبة الإستثمارات الأجنبية نحو(50%) أغلبها من دول الإتحاد الأوروبى .** |

[1] - الجدول إعداد الباحث / المصدر مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء /مصر ، تقرير أفاق الأقتصاد العالمى ، إصدار مايو 2021م ، وزارة التجارة التركية .

## النتائج والتوصيات

### نتائج تحليل التجارب العالمية للمناطق الإقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية

نتيجة للتطور التكنولوجى والثورة التقنية فضلاً عن تطور التجارة العالمية، أصبحت المناطق الأقتصادية والمراكز اللوجستية ركيزة قوية من خريطة الأقتصاد العالمى، مما دفع الدول النامية نحو الإستفادة من التجارب الدولية فى هذا الشأن لتحقيق تطلعات شعوبها فى تحقيق التنمية المستدامة.

حققت المناطق الأقتصادية والمراكز اللوجستية خلال العقود السابقة طفرة إقتصادية للدول التى تبنتها ضمن مشروعاتها العملاقة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد أنعكست تلك الطفرة على معدلات النمو بكافة مستوياته نتيجة لجذب الإستثمارات المباشرة (المحلية – الأجنبية) فضلاً عن نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا مما ساهم فى تحقيق التنمية المستدامة التى تنشدها كافة المجتمعات وفقاً للأبعاد التى تبنتها، وإن كان من آثارها المباشرة عامةً التنمية الأقتصادية والإجتماعية والبيئة.

أثبتت الدراسة بعد عرض نماذج للتجارب الدولية عن المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمراكز اللوجستية بأن هناك قواسم مشتركة (نقاط القوة)لنجاح تلك المناطق والمراكز لدى الدول التى أخذت بها كقاطرة للنهوض بأقتصادها الوطنى، وكذلك هناك العديد من التحديات (نقاط الضعف)المشتركة التى تتطلب المواجهة وخلق سياسة النمو الاقتصادى والقبول المجتمعى مع الحفاظ على التوازن البيئ.

1- **القواسم المشتركة لنجاح المناطق الأقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية:**

تسهم المناطق الأقتصادية والمراكز اللوجستية فى رفع معدلات النمو والتشغيل، ولقد زاد الإهتمام مؤخراً بكيفية تعظيم الدور الأقتصادى الإجتماعى الذى يمكن أن تقوم به هذه المناطق اللوجستية فى تحقيق النمو الإحتوائى الشامل وخلق مجتمعات مستدامة فى هذه المناطق الأقتصادية لدفع عجلة التنمية الأقتصادية والإجتماعية[1]، وحتى يتحقق هذا الهدف فيرى الباحث أنه يمكن إيجاز العوامل التى أدت الى نجاح بعض التجارب الدولية السابق عرضها، **كالآتى:**

أ - **توفير المناخ المناسب للإستثمار مع تقديم التيسيرات للمستثمرين،** ومنها مرونة التشريعات القانونية والنظم الإدارية والجمركية، كفاءة الخدمات البنكية والتأمينية بالإضافة الى توافر الخدمات الإجتماعية.

ب - **كفاءة البنية التحتية وتطورالبنية الرقمية،** من وجود قنوات ملاحية ونهرية لوجستية بالإضافة إلى شبكة طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات مرتبطة جميعها بقاعدة بيانات متطورة تسهل تنفيذ عمليات سلسة الإمداد تربط جميعها المركز اللوجستى بكافة مراكز التوزيع والتسويق والمناطق الصناعية.

[1] – هبه نصار، "تحقيق الاندماج الفعال فى المنطقة الأقتصادية لقناة السويس"، مؤتمر التنمية الأقتصادية والإجتماعية لمنطقة قناة السويس، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2017، ص45.

جـ - **الأستعانة بالخبرات العالمية والكفاءات الوطنية**، كالإستعانة بالشركات المتخصصة فى مجالات نظم المعلومات والبنية الرقمية بالإضافة إلى عمليات التدريب والتأهيل للكوادر الفنية والتخصصية.

د - **الشراكة القوية مع القطاع الخاص**، من خلال العمل على تعزيز طرق الدمج المبتكرة والتعاون المشترك بين كل من القطاع الحكومى والخاص.

هـ - **وجود رؤية واضحة للأهداف** بناءً على الإمكانيات المتاحة يخلق الإستراتيجية المناسبة لتقوية المراكز اللوجستية وتبوئها المكانة المستحقة بين الدول.

و - **الموقع الجيواستراتيجى** كميزة تعزز من القدرة التنافسية.

ز - **كفاءة أداء الخدمات اللوجستية** من وكلاء التخليص الجمركى وشركات الشحن والنقل والثقة فى مشغلوا الموانئ ومناولوا البضائع وإنخفاض مستوى الفساد.

ح - **خفض التكاليف** بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ وجدارة ونوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين.

ط - **الإرادة السياسية** من خلال تشجيع الحكومات للإستثمار فى تلك المناطق الأقتصادية والمراكز اللوجستية، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الحكومية وخلق أخرى مبتكرة جاذبة للإستثمار.

ى - **بناء شبكات ربط قوية وتعزيز الحكومة الألكترونية.**

2- **<u>التحديات والمعوقات المشتركة للمناطق الأقتصادية الخاصة والمراكز اللوجستية</u>:**

أحرز عدد قليل جداً من المناطق الأفريقيةتقدم نحو الأستفادة من الإمكانيات الديناميكية للمناطق الأقتصادية والمراكز اللوجستية كأداة للتحول الهيكلى المستدام، وتوجد العديد من التحديات التى يتحتم مواجهتها لتحقيق الهدف من تلك المشروعات التنموية، **<u>منها ما يلي</u>:**

أ - بيئة العمل السيئة المتمثلة فى المشاكل القانونية والتنظيمية والمؤسسيةوالاجرائية.

ب - الأفتقار الى التخطيط الإستراتيجى.

جـ - ضعف البنية التحتية والاساسية.

د - الأفتقار الى الكفاءات والخبرات لإدارة المنطقة الأقتصادية.

هـ - ضعف الإرادة السياسية.

و - عدم توطين التكنولوجيا والمعرفة.

ز - ضعف التمويل والتسويق مع عزوف القطاع الخاص عن المشاركة.

ح - المشروعات المنافسة.

ط – التهديدات الاقليمية والدولية.

**المراجع**

1- منير عبد الله كرادشة ، سمير ابراهيم حسن ، ناصر راشد المعولى ، أثر قيام المناطق الأقتصادية الخاصة فى الأوضاع الصحية والبيئية للسكان – دراسة ميدانية على ولاية الدقم فى سلطنة عمان ، مركز البحوث الإنسانية ، جامعة السلطان قابوس ، الخوض ، سلطنة عمان ، الناشر مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 16 ، العدد 1 (A) ، سنة 2019م

2- زينب عوض الله ، دور المناطق الاقتصادية الخاصة فى تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – فرص وتحديات (التجربة الصينية) المؤتمر السنوى الدولى السابع ، التنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون ، الكويت ، أكتوبر 2020م

3- بلال عقل الصنديد ، محمود محمود المغربى ، فاعلية المناطق الإقتصادية الخاصة بين انضباط التنظيم القانونى ومرونة نظام التقاضى – دراسة مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد 8 ، السنة 8 ، المؤتمر السنوى الدولى السابع ، التنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون ، الكويت ، أكتوبر 2020م

4- تقرير الإستثمار العالمى لعام 2019م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "

5- براهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ،القاهرة ، 1984م .

6- هادى الشيب ، رضوان يحيى ، مقدمة فى علم السياسة والعلاقات الدولية ، الناشر المركز الديمقراطى العربى ، القاهرة ، 2017م .

7- حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، مجلة العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2017م.

8- موسوعة لاروس– Larousse الفرنسية ،إتفاقية مونتيفيديو – Montevideo لعام 1933م بشأن حقوق وواجبات الدول .

9- بدر الدين براحيلة ، الآليات القانونية لتحسين بيئة الأعمال فى الكويت والجزائر – من جذب الإستثمار إلى تحقيق الإستثمار المستدام ، بحث محكم ، كلية الحقوق ، جامعة باجى مختار ،عنابة ، الجزائر ، 2020م .

10- صندوق النقد الدولى ، تقرير أفاق الأقتصاد العالمى ، بتاريخ 11 اكتوبر 2021 .

صندوق النقد الدولى ، تقرير مستجدات آفاق الأقتصاد العالمى – إصابات متزايدة بالفيروس وتعاف معطل وتضخم مرتفع ، بتاريخ 2022/1/25 .

11- يحيى النمر ، الحماية القضائية لمبدأ التوقع المشروع فى المنازعات الإدارية وأثرها على تشجيع الإستثمار – دراسة مقارنة ( الولايات المتحدة الأمريكية ،المملكة المتحدة ،فرنسا ،الاتحاد الاوروبى ،مصر ،الكويت) بحث محكم ، منشور بمؤتمر التنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون الكويتية ، الكويت ، 2020م .

12-فادى عمروش ، ثورة اللامركزية والبلوكتشين ، الناشر مؤسسة نيوفيرستى التعليمية ، 2021م.

13- أبو احمد أيمن أحمد عبد الجليل جراد الأزهرى ، حكم النقود الإلكترونية (البتكوين) دراسة فقهية مقارنة ، طبعة 2021 م .
14-محمد الشافعى ، الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية ، بحث منشور مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون – دبى – الإمارات ، 2003م .
15-باسم احمد عامر ، العملات الرقمية "تكوين أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود فى الإسلام ، بحث منشور مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ، المجلد 16 ، العدد1، يونيو 2019 .
16-صندوق النقد الدولى ، تقرير مستجدات آفاق الأقتصاد العالمى – إصابات متزايدة بالفيروس وتعاف معطل وتضخم مرتفع ، بتاريخ 2022/1/25 .
17-حكم النقود الإلكترونية (البتكوين) دراسة فقهية مقارنة ، أبو احمد أيمن أحمد عبد الجليل جراد الأزهرى ، طبعة 2021
18-محمد الشافعى ، الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية ، بحث منشور مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون – دبى – الإمارات ، 2003م.
19-باسم احمد عامر ، العملات الرقمية "تكوين أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود فى الإسلام ، بحث منشور مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ، المجلد 16 ، العدد1، يونيو 2019م .
20-طالبى محمد ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها فى جذب الإستثمار الأجنبى المباشر فى الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس.
21-بيلين أولموس جويبونى،الثورة الرقمية وآثرها على تسوية المنازعات الإستثمارية،كلية القانون،جامعة كينغستون ،لندن 22- نيتيش مونيبيرن ، التنظيم القانونى للإستثمارات الدولية المستدامة ، كلية القانون ، جامعة وسط برازيليا ، البرازيل ، بحث منشور بالمؤتمر الدولى السابع للتنظيم القانونى لتطوير الإستثمار ، كلية القانون ، الكويت ، 2020م .
23-محمد احمد عمر بابكر ، تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر فى ظل الإصلاحات الأقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة دالى ابراهيم ، الجزائر ، 2009م .
24-المنطقة الحرة فى جبل على https://ar.m.wikipedia.org/wiki/.
25-مجلس الإمارات للتنافسية، دبى التجارية: نحو خدمات لوجستية عالمية، العدد 12 يناير 2012، الإمارات.
26-منى عبد العال سيد دسوقى:استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية، معهد التخطيط القومى،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(255)،ديسمبر 2014م.
DP World Global Ports Connecting Global Markets Presentation November 2012, p.3.-27.
28-مجلس الإمارات للتنافسية: التنافسية سياسات وممارسات، دبى التجارية نحو خدمات لوجستية عالمية، العدد3.
29-موانئ دبى العالمية "تقرير – تعزيز التجارة لدفع عجلة النمو" يونيو / 2015م.

30-الأمانة العامة لمجلس الإمارات للتنافسية – "التنافسية سياسات وممارسات: دبى التجارية نحو خدمات لوجستية عالمية"،العدد 3 –يناير 2012م.

31-World Bank Report (2016) Logistics Performance Index LPI.

32-رشا فؤاد عبد الرحمن، منى محمود حسين (مقومات ومعوقات إقامة لوجستية بالتطبيق على محور قناة السويس) المؤتمر الدولى للنقل البحرى واللوجستيات من منظور التنمية المستدامة للمشروعات القومية العملاقة، 29-31 مارس 2015)

33-Jcan-F.A & Other (2016 ).Op.cit.p:12&38

34-- http://www.jafza.ae/?lang=ar

35-حاتم عبد الجواد: دراسة مقومات نجاح المركز اللوجستى فى قناة السويس مع دراسة مقارنة لبعض المراكز اللوجستية

36-مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء /مصر ، نشرة تجارة المناطق الحرة ، الهيئة الإتحادية للجمارك الإمارتية ، أعداد متفرقة ، تقرير النقل والإتصال بسلاسل القيمة العالمية أمثلة من المنطقة العربية – اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا ، الأسكو – الأمم المتحدة ، مارس 2017م .

37-تقرير منظمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد –CNUCED ) 2020/8/12 ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء – مصر ، مجلة (FDI Intelligence) إصدار الربع الأخير لعام 2020م ، إحدى إصدارات جريدة فيننشال تايمز .

38-التقرير السنوى طنجة المتوسط لعام 2017.

39-مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء ، تقرير التنمية ، 2021م .

40-خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس – فبراير 2003 . منشور فى (التقرير السنوى طنجة المتوسط لعام 2017م).

41- SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF INLAND WATERWAY TRANSPORT IN CHINA (Theme I of a World Bank Project: Comprehensive Transport System Analysis in China - P109989)

42-مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار مجلس الوزراء ،مصر، تقريرالتنمية للمناطق الحرة ، عام 2021م .

43 - WORLD MARITIME UNIVERSITY Malmö, Sweden CHINA MARITIME SAFETYADMINISTRATION IN THE NEW MILLENNIUM Challenges and Strategies By XIAO MING The People's Republic of China A dissertation submitted to the World Maritime University in partial fulfilment of the requirements for the reward of the degree of MASTER OF SCIENCE in MARITIME ADMINISTRATION AND ENVIRONMENTAL PROTECTION

44-(تاو إي تاو & ولو جه قوه )"المناطق الأقتصادية الخاصة فى الصين" تأليف أستاذا علم الاقتصاد بكلية الاقتصاد جامعة شنجن بالصين، ترجمة أية محمد الغازى، أشراف ومراجعة د/ حسانين فهمى حسين، الصادر عام 2018م، ضمن سلسلة "قراءات صينية" عن دار صفصافة.
45-مجلس ترويج الصادرات للمنطقة الأقتصادية الخاصة والمدن الأقتصادية الخاصة بالهند لعام 2020م .
46-تقرير أفاق الأقتصاد العالمى ، إصدار مايو 2021م ، وزارة التجارة التركية.